

# خدمته التاريخية



بعد حين. في الحقيقة إن القيادة السعودية عندما تركت للوهابية بناء التصورات والهويات عن الأفراد والجماعات الطائفية، فإنها تكون ارتضت مواصلة الانحدار في أنظومتها السياسية وشرعت الأبواب لا إلى التعازل الجغرافي والثقافي والديني فحسب، بل إلى توترات واضطرابات داخل سفينة يتم تخريبها وهي على ظهر بحر هائج.

## خامساً، في التصدّم السياسي

ينوء السعوديون تحت وطأة سلطة ملكية استبدادية تتنكر بلبوس الدين وترزع

عبر وسائل إعلامها المختلفة، أو من خلال المساجد والمنابر الدعوية، وحتى عبر المناهج التعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات التي تتضمن تكفيراً لاتباع الطوائف التي لا تدين بـ(الوهابية) وحلّة دمائهم وأموالهم، وصولاً إلى عدم اعتبارهم مواطنين كما هو حال بعض رجال الدين المتشددين مع الشيعة. واقع النفي والإقصاء والتهميش أمر أصيل داخل المجتمع السعودي، ولم يكن يوماً مرتبطاً بظروف المنطقة والتناحرات المذهبية المتخافمة فيها، فالطوائف الزيدية والإسماعيلية والصوفية والشيعة المنتشرة في السعودية كانت دائماً معزولة ومحرومة، ويمارس في حقها أبشع أنواع التصنيف السياسي والديني والإداري والمناطقي. وما كان لأبناء هذه الطوائف على مدى عمر الدولة أن يشعروا أنهم مواطنون أصيلون كبقية أفراد الشعب. الشعور بالدونية والهوان والخوف شعور ملازم لكل من انتمى لهذه الطوائف. لا حرية كاملة لهم في ممارسة عقائدهم وشعائرتهم. لا إمكانية مفتوحة لدراسة بعض الاختصاصات العلمية. ليس متاحاً لهم أن يدخلوا بعض الأسلاك السياسية والعسكرية. ثم إن الإحساس بأنهم عملاء للخارج وأنهم مراقبون من قبل أجهزة الدولة الأمنية، يُشكل مصدراً لياسهم وغربتهم في وطنهم. لقد رسخت (الوهابية) مجموعة من الأفكار المتخاملة على هذه الطوائف، ووفرت بيئة ملائمة لنمو دعاة متطرفين تناصرهم شرعية أميرية أو ملكية، وهو ما يضع فكرة المواطنة أمام التباس عظيم. وطالما أن الوهابية تستكره الحوار ولا ترضى من الآخر إلا الانصياع الكامل لمشيئتها، فمعنى ذلك أن لا أبواب للتفاهم، وأن المواجهة مع هذه الطوائف (الشركية) هي الحتمية الآتية ولو

الديموقراطية كما يقول الفيلسوف الكندي تشارلز تيلور: «هي سياسة الاعتراف بالآخر» والسلطة في السعودية لا تعترف إلا بوجودها. الآخر في نظرها هو المطيع لولي الأمر أصاب أم أخطأ، والخروج عليه كفر. والديموقراطية هي سلطة القانون، والقانون في السعودية إرادات ورغبات ملكية حصراً. والديموقراطية هي تنوع ثقافات وانفتاح وتفاعل بين المكونات والجماعات، وفي السعودية ثقافة أحادية يجب التزام كل المكونات والجماعات بأصولها ومبادئها. والديموقراطية هي حرية اختيار الحاكمين من قبل المحكومين، وفي السعودية الحكام يتوارثون الحكم أباً عن جدّ ويمنع على الشعب الدخول في نقاشات سياسية والجدال في شخص «اختاره الله». والديموقراطية تعني أحزاباً وتعددية سياسية، والأحزاب في السعودية شقاق وفرقة والله يحب الاعتصام؛ والديموقراطية وعي بالمواطنة وحقوقها في العدالة والحرية والمساواة، وفي السعودية المواطنة تعني الولاء والطاعة للملك. والديموقراطية تعني حقوقاً للمرأة ومشاركة في الحياة العامة، والمرأة في السعودية أمة مملوكة لا تقدر على شيء. إذاً لا شكل للدولة ولا وظيفة لها إلا ما تحدده العائلة الحاكمة. لا دستور ولا قوانين إلا ما توافق عليه الذات الملكية. لا أكثرية أو أقلية تطالب بحقوق أو تعترض على إجراءات وممارسات لأنه لا وجود لشيء اسمه أكثرية وأقلية حتى بات المواطن تحت ضربات التدجين والضغط والإكراه والترغيب والمحابة، فأنعاً باليسير من السلم والأمن، ومكتف من الحرية والكرامة بالشيء الذي لا يعرضه لعسف السلطة وجبروتها.

الدولة السعودية كما أنشئت نظام منغلق على ذاته، تآنى على أحد الدخول إليه، ولا يُسمح لأحد الاقتراب من دائرة القرار السياسي. لكن الزمن بعد «الربيع العربي» زمن تحولات وتغييرات وخرائط وغويات شخصية. فإذا عجزت القوى المجتمعية والقبلية والطائفية عن إحداث فجوة في هيكل السلطة، فإن المنافسات بين الأمراء ستضطلع بدور خلخللة النسق السلطوي القائم منذ عهود. إذ نتجه الأنظار في هذه المنافسات بين (المحمدين) محمد بن سلمان ومحمد بن نايف إلى استقطابات داخل مؤسسات الحكم وأجهزته الأمنية، وإلى تعبئة في النفوس ضد خصم يقيم في العقول ويتحصّر للبروز والمواجهة بشكل علني. وعلى ما تحمله هذه المنافسة من أخطار تُضاف إلى مجموعة المازق الداخلية، ومع التفشخ الذي يطال طبقة الأمراء الطامحين في الدخول إلى حظيرة السلطة، وتضارب المصالح جراء التعقيدات المستجدة حول صبغ التمثيل السياسي وكيفية توزيع الحصص على فروع العائلة الحاكمة، والاختلافات العميقة في مقاربة الأزمة الأخطر المهدة للكيان السعودي وجوداً ودوراً أي الحرب الدائرة ضد اليمن، ومع التعارضات الحادة في المشهد الإقليمي والدولي وموقف الإدارة الأميركية الجديدة تجاه النظام السعودي، فإن السعوديين أمام أزمة حكم لا رأء لها.

## خلاصة

في ظل هذه التصدّعات لا يمكن التنبؤ إلا بمحركة مقبلة يمكن لها أن تشتعل بوقود ديني، قبلي، طبقي، طائفي، سياسي. كما أننا أمام بحر هائج من الأزمات الخارجية تتلاطم فيه العلاقات والتنازعات والتسويات والمصالح والتحالفات وتشكل اختباراً هو الأشد على الكيان السعودي، خصوصاً مع تراجع الولايات المتحدة الأميركية عن دور الحامي إلا ضمن شروط وظروف مغايرة عن السابق. فهل سيجعل ذلك كله من السعودية بلداً يوشك أن يُنهى خدمته التاريخية. ولو عُذنا إلى ابن خلدون في عوامله لسقوط الدول، من احتكار السلطة، إلى فساد عصبيتها عندما تنتشر روح المنافسة في الاستيلاء عليها. وعندما تنهك القيادة الحاكمة في الترف والراحة والدعة، ويضعف الإنتاج، أو بعبارة أخرى عندما تتعرض العناصر الأساسية أي (الجنّد، المال، العدل) إلى خلل، فإن الدولة، كما يرى ابن خلدون، حتماً ساقطة!

\* كاتب وأستاذ جامعي

## شذرات

### من تاريخ أميركا المسكوت عنه

#### زياد منه

في أواخر شهر كانون الأول عام 1522 قامت مجموعة من «العبيد» المسلمين في جزيرة هسبنيولا التي كانت خاضعة لحكم ابن كرسوتفر كولومبس، بالهجوم على الحراس وقتل عدد منهم وتمكنوا من تحرير عدد من رفاقهم في المصير. مع أن السلطات الإسبانية تمكنت وقتها من القضاء على تلك الانتفاضة بسرعة، إلا أن عواقبها ماثلت ما تقوم به إدارة الرئيس الأميركي ترامب تجاه المهاجرين المسلمين. وللعلم، فتلك كانت أول «ثورة عبيد» تندلع في أميركا.

العواقب التشريعية الأخرى التي تلت تلك «الثورة» إصدار ملك إسبانيا كارلوس الخامس قانوناً أو إرادة ملكية سامية، كما يقال اليوم، تحظر نقل أي عبيد مسلمين أو يشك حتى في كونهم تلقوا تعاليم إسلامية، أي أن التشريع ألقى اللوم على فكر الثوار ودينهم كمسبب للانتفاضة. وليس ردة فعل على أوضاعهم البائسة.

تلى ذلك منع السلطات الإسبانية «الكفار» كافة من دخول المستعمرة أميركا التي كانت تقع تحت سيطرتهم. «الكفار» بنظر المشرع الإسباني كانوا المسلمين واليهود والبروتستانت. كما وضعت ضوابط لكشف جذور كل مهاجر إلى العالم الجديد إذ كان على كل فرد ليس فقط إثبات كونه كاثوليكياً بل أيضاً عليه البرهنة على أنه ليس ثمة من نقطة دم من تلك الفئات الثلاث تجري في عروق أجداد أجداده أو أجدادها. المسلمون، في نظر السلطات الإسبانية الاستعمارية شكلوا «خطراً أمنياً» على القارة الأميركية ووجب مواجهته والقضاء عليه، وأُعقبَت قراراتها العنصرية تلك بمنع تواجد أي «عبد» مسلم في الأراضي الأميركية التي كانت خاضعة لسيطرتها.

المغامرون الإسبان لم يكتروا بقرارات الملك والسلطات واستمروا في نقل «العبيد» المسلمين من غربي إفريقيا لأنهم كانوا أكثر تعليماً ومهارة في المهن، وسعرهم كان، بالتالي، أعلى من غيرهم من «العبيد» غير المسلمين. فعلى سبيل المثال، شكل المسلمون نصف عدد «العبيد» الذين نقلوا على نحو غير قانوني إلى البلاد المسماة حالياً كولومبيا.

يضاف إلى ذلك أن «سير» فرنسيس دريك الذي كان أول إنجليزي حاول تأسيس مستعمرة بريطانية في العالم الجديد، اصطحب «عبيداً مسلمين» من الأفارقة والمغاربة من المستوطنات الإسبانية الأميركية إلى بلاده. الملكة الإنجليزية إليزابيث الأولى، التي عرفت بأنها أول ملكة «مسيحية» تستعين بالعثمانيين المسلمين لمقاومة حصار بابا روما الاقتصادي ومحاولات فرض هيمنته عليها وعلى بلادها، ما عُذّ وقتها أقصى درجات الكفر، وجلب لها لعنات وإدانات «قدسية» كنسية لا أول لها ولا آخر (بالمناسبة، فرنسة أيضاً استعانت بالعثمانيين وقواتهم لمحاربة جارثها اللدود الكاثوليكية، إسبانيا).

على أي حال، الملكة الإنجليزية، التي كانت بلادها تعاني حصاراً اقتصادياً حاداً فرضه الحبر الأعظم عليها بسبب سياساتها المستقلة عنه، أرسلت مئة من «العبيد العرب المسلمين» من شمالي إفريقيا إلى السلطان في إسطنبول كبادرة حسن نية تجاه تطلعها لإقامة علاقات اقتصادية مع الإمبراطورية العثمانية، وهو ما حصل فعلاً.

وفي عام 1619 أصدرت سلطات مستعمرة فرجينية الإسبانية في أميركا أمراً بتعميد كافة العبيد، بمن فيهم الإفريقيين من غير المسلمين. وفي عام 1682 أمرت سلطات تلك المستعمرة باستبعاد كل سكانها من غير الكاثوليك.

لكن منع المسلمين من دخول المستعمرة الأميركية لم يوقف ثورات «العبيد» هناك. فتورة «العبيد» في هايتي في القرن التاسع عشر أطلقها مسيحيون. وتمردت نوات ترنر عام 1831 في مستعمرة فرجينية الأميركية اندلع بسبب إعلانه تسلمه أمراً إلهياً من المسيح شخصياً، بمحاربة الشرور!

هذه وغيرها من الحقائق المسكوت عنها في تاريخ المستعمر الأوروبي توضح أن أسباب انتفاضات البشر ليس دياناتهم وإنما الظلم الواقع عليهم. لذا فإن قرار الرئيس الأميركي الجديد لا أساس له سوى انطلاقه من الأيديولوجيا بدلاً من مواجهة الحقائق التي تقول إن إدارة الرئيس كارتر هي من خلقت القاعدة وتيار «الجهاد النатовي» لمحاربة الاتحاد السوفياتي في أفغانستان. والحقائق تقول أيضاً إن سياسات إدارة بوش الإجرامية بحق المنطقة وغزوها العراق هي التي أوجت التيارات المذهبية المتطرفة في المنطقة، وأن إدارة سياسات أوباما الماثلة لسابقتها هي التي خلقت الدواعش في ليبيا وهي التي تقودهم وتمولهم وتضع إمكاناتها بتصرفهم، وهي من نقلتهم من بعد إلى العراق وسهلت انتقالهم إلى سورية. انسجاماً مع سياستها الهادفة إلى تأجيج الصراع الطائفي في المنطقة بهدف مواجهة «الإسلام الشيعي» المعادي لها، ما يسهل من تقسيمها، بعد تدميرها، ومن ثم الهيمنة على سوراقتيا، التي تعدها جزءاً من العالم «المسيحي» الغربي، وليس الشرقي الأرثوذكسي، وأرض التوراة ومهد المسيحية، وأن العرب المسلمين دخلاء وغزاة وجب طردهم وإعادةتهم إلى صحاريهم، وهو ما كنا حذرنا منه كتابياً وفي أكثر من منبر، قبل أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

هذا لا يعني إطلاقاً أننا نوافر مسوغاً لنمو التنظيمات الإرهابية التكفيرية وإنما القول: إن التاريخ يعلمنا أن عدوان الغرب الاستعماري هو سبب كثير من الحرائق في بلادنا، ووجب بالتالي التصدي للاستعمار وأدواته الإرهابية التي خلقها ويدعمها إلى يومنا هذا.